

ضبط مستحقات ضريبية بـ 192 مليون درهم خلال 2020

الهيئة الاتحادية للضرائب
FEDERAL TAX AUTHORITY



واصلت الهيئة الاتحادية للضرائب حملات التفتيش في أسواق الدولة بالتعاون مع دوائر التنمية الاقتصادية والجهات المعنية الأخرى بهدف حماية حقوق المستهلكين وزيادة مستوى الامتثال الضريبي.

وأكدت في بيان لها، أن هذه الحملات تأتي في إطار خطط الهيئة للمساهمة في تعزيز الرقابة على الأسواق لضمان الالتزام بالتشريعات والإجراءات الضريبية، وحماية التجارة الشرعية، ومنع بيع المنتجات المهربة داخل الدولة والتهرب من دفع ضريبتها.

وأوضحت الهيئة أن تطبيق الضريبة الانتقائية حقق نجاحاً ملحوظاً مما أدى إلى ظهور العديد من الآثار الإيجابية وصولاً إلى الأهداف الرئيسية لتطبيقها وفي مقدمتها تسريع وتيرة بناء مجتمع آمن وصحي عبر تخفيض نسبة استهلاك السلع التي تضر بصحة أفراد المجتمع وتؤثر في جودة البيئة، فضلاً عن زيادة الموارد المالية لدعم التوسع الحكومي بالخدمات المقدمة لأفراد المجتمع.

ضبطيات

وأشارت إلى أن القيمة الإجمالية للمستحقات الضريبية التي تم ضبطها خلال الزيارات التفتيشية المنفذة خلال العام

الماضي بلغت 191.83 مليون درهم، موضحة أنه ضمن فئة السلع الخاضعة للضريبة الانتقائية تم ضبط 9.4 مليون علبة سجائر مخالفة التي لا تحمل «الطابع الضريبية الرقمية» و14 ألف كيلوجرام من منتجات تبغ الأرجيلة (المعسل)، بينما تم ضبط أكثر من 803 آلاف عبوة مخالفة من السلع الانتقائية الأخرى التي تشمل المشروبات الغازية، ومشروبات الطاقة والمشروبات المُحلّاة، وأجهزة وأدوات التدخين الإلكترونية والسوائل المستخدمة فيها.

حماية المستهلكين

وأكد خالد علي البستاني مدير عام الهيئة الاتحادية للضرائب أن الهيئة تضع في مقدمة أولوياتها الحرص على حماية المستهلكين من تسرب المنتجات الضارة غير المطابقة لمعايير الجودة المعتمدة في الدولة، ومكافحة التهريب الضريبي، وفي الوقت ذاته تكثف الهيئة جهودها لمساعدة قطاعات الأعمال على الامتثال للأنظمة والإجراءات الضريبية باعتبارهم شركاء استراتيجيين لتمكينهم من الامتثال الذاتي والتعامل بكفاءة ووعي مع النظام الضريبي. وقال: تعتمد عمليات التفتيش التي تقوم بها الهيئة على آليات رقابية ميدانية وإلكترونية متنوعة لمنع بيع أو تداول أو تخزين منتجات غير مستوفاة لضريبة القيمة المضافة أو الضريبة الانتقائية المستحقة، ومن بين هذه الآليات «نظام وضع العلامات المميزة على التبغ ومنتجاته الذي دخل حيز التنفيذ اعتباراً من بداية عام 2019 تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الموقر رقم (42) لسنة 2018 بهذا الشأن، حيث يتم تثبيت «الطابع الضريبية الرقمية» على علب منتجات التبغ ويتم تسجيلها في قاعدة البيانات بالهيئة، ويتضمن كل طابع معلومات مسجلة إلكترونياً يمكن قراءتها بجهاز خاص يستخدمه المفتشون المخولون بذلك للتأكد من سداد الضريبة على هذه المنتجات. وأشار البستاني استمرار الهيئة في القيام بزياراتها التفتيشية في إطار الجهود الرقابية التي تنفذها بالتعاون مع الجهات المختصة بهدف تعزيز الالتزام الضريبي، والحد من التعاملات المخالفة للتشريعات والإجراءات الضريبية، داعياً الخاضعين للضريبة للالتزام بتطبيق التشريعات الضريبية تجنباً للمخالفات.